Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بين الإفراط والتفريط :

وعلى عادتنا في جـل قضايانا المعـاصرة ـ وبخاصة القضـايا الفكرية ـ نقف بين طرفي الإفراط والتفريط ، في هذه القضية الكبرى .

فمنا من يريد أن يخلع عن السنَّة رداء التشريع في الأمور المذكورة ، وفي غيرها من شئون المعـاملات في هذه الدنيـا ، متوكئاً على الحديـث المذكور : « أنتم أعلم بـأمر دنياكم » .

ومنا مـن ينكر أن يكـون من السنَّة شيء ليـس للتشريع ، محتجًّا بـأننا مـأمورون باتباع سنَّة نبينا ﷺ ، وهذا ثابـت بالنصوص والإجماع ، فكيف تكون هناك سنَّة لا تتبع ؟

مفهوم (السنّة) عند الصحابة والسلف :

وأود أن أذكر أن السـابقين من علماء الصحـابة والتـابعين لهم بإحسـان لم يُغفِلوا هذه القضية ، بل بحثوا فيها بالفعل ، ولكن ليس تحت عنوان (التشريع) أو (عدم التشريع) في السنة .

بل كان البحث يثور عندهم تحت عنوان آخر : هل هذا العمل ـ الذي ثبت عن الرسول ﷺ ـ سنة أو ليس بسنة ؟ وهذا يعني أمرين في غاية الأهمية :

أولهما : أن ما كان سنَّة فهو مطلوب الاتباع .

وثانيهما : أن بعض ما جاء عن النبي ﷺ ليـس بسنة وهو ما يعبر عنه المعاصرون بأنه ليس للتشريع .

وسر ذلك : أن مصطلح (السنَّة) كما استقر عليه الأمر وسجله العلم الإسلامي ـ وهو : ما روي عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير ـ أعم من المعنى اللغوي ، الذي كـان الصحابة يفهمونـه من اللفظ عنـد إطلاقه ، ويعبرون به عما ثبـت عن رسول الله ﷺ من الأمور العملية ، التي هى موضع الاتباع والاقتداء .

وسبب ذلـك أن كلمة (السنَّـة) في معناها اللغـوي ـ الـذي هو الأصـل فيها ـ تعني : الطريقة المتبعة ، وهذا لا يكون إلا فيما قصد به التشريع والاتباع .